بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵏⵙⵓⵖⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⵔⴰⵡⵏ ⵏ ⵜⵖⵓⵔⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⴰⵙⵙⵓⵖⵜ
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture

حصيلة تنفيذ مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، الشفافية والحكامة الجيدة »

دجنبر 2025

إعداد: **إسماعيل السوق**
تنسيق: **بسمة أوسعيد**
تصميم: **احمد الجناني**
جميع الحقوق محفوظة © 2025 - جمعية سمسم-مشاركة مواطنة وجمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة.

أنجز هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يتحمل المؤلفون مسؤولية مضمونه ولا يعكس هذا الأخير بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

1. عن المشروع:

يهدف مشروع « الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع ،الشفافية والحكامة الجيدة »، الذي تنفذه جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بشراكة مع جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة وبتمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي بالمغرب، إلى تعزيز التفعيل العملي للقانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات في المغرب.

ويُنفَّذ المشروع في ست جهات، حيث يساهم في تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني والصحافيين لاستخدام هذا الحق كأداة للترافع والمساءلة المجتمعية وتعزيز الشفافية، كما يعمل على تحسين تفاعل المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات، من خلال إحداث مراصد جهوية وتكوين الفاعلين المحليين وإصدار تقارير وتطوير الحوار مع المؤسسات والهيئات المعنية.

كما يسعى المشروع إلى تغذية النقاش الوطني حول إصلاح القانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات، بهدف تجاوز الإكراهات القانونية والعملية التي تحد من فعاليته، وتحويله إلى رافعة حقيقية للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

2. أهداف المشروع:

- مواكبة الجمعيات والصحافيين في ست جهات من المغرب لتمكينهم من الاستفادة من قانون الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع حول القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمجتمعات المحلية؛

- المساهمة في تحسين استجابة المؤسسات المحلية لطلبات الحصول على المعلومات، من خلال أنشطة الترافع والتتبع وصياغة التوصيات، بشراكة مع الجمعيات المحلية؛

- إرساء شبكة من الجمعيات والصحافيين للترافع من أجل إصلاحات أساسية لقانون الحق في الحصول على المعلومات، وتعزيز النقاش حول إطار قانوني أكثر فعالية للحق في الحصول على المعلومات وكيفية تفعيله من طرف المؤسسات العمومية.

3. الفئات المستهدفة:

- 50 صحفية وصحفي
- 250 مواطنة ومواطن
- 30 جمعية في 6 جهات
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
- المؤسسات والهيئات المعنية على المستوى المحلي والوطني
- 30 مكونًا ومكونة في الحق في الحصول على المعلومات
- البرلمان
- لجنة الحق في الحصول على المعلومات

4. الجهات المستهدفة:

- جهة بني ملال-خنيفرة
- جهة فاس-مكناس
- جهة الشرق
- جهة مراكش-آسفي
- جهة درعة-تافيلالت
- جهة سوس ماسة

5. أنشطة المشروع:

الأنشطة	نسبة الإنجاز*
تنظيم لقاءات التعريف بالمشروع لفائدة جمعيات المجتمع المدني في الجهات المستهدفة.	100%
تنظيم لقاء عقد الشراكات مع ست جمعيات عن الجهات الستة (جمعية شريكة عن كل جهة) ودورة تكوينية حول الحق في الحصول على المعلومات لفائدتها.	100%
تنظيم دورتين تكوينيتين للمكونين لفائدة 30 فاعلًا جمعويا بهدف تقوية مهاراتهم في مجال الحصول على المعلومات.	100%
التنسيق مع المكوّنين المستفيدين ومع الجمعيات الست الشريكة لتنظيم ست دورات تدريبية في الجهات الستة لفائدة 300 مواطن، من بينهم 50 صحافياً.	100%
مواكبة ما لا يقل عن 100 مواطن في عملية تقديم طلبات الحصول على المعلومات إلى المؤسسات والهيئات المعنية.	100%
التنسيق مع الجمعيات الشريكة لإنشاء ستة مراصد جهوية للحصول على المعلومات.	100%
إنتاج تقارير دورية حول تجاوب المؤسسات العمومية مع طلبات الحصول على المعلومات المتقدم بها ومدى تفعيل النشر الاستباقي للمعلومات.	100%
تنظيم اجتماعات دورية مع المؤسسات العمومية المعنية بهدف تقديم توصيات تهدف إلى تعزيز ثقافة النشر الاستباقي للمعلومات وتقوية تجاوبها مع طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من المواطنات والمواطنين.	90%
تنظيم ثلاثة مؤتمرات سنوية حول الحق في الحصول على المعلومات، بمشاركة ممثلي جمعيات المجتمع المدني، والصحافة، والأكاديميين، ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، إضافة إلى الفرق البرلمانية.	100%
إطلاق حملة وطنية للمطالبة بإصلاح القانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات.	90%
التنسيق مع المراصد الجهوية والجمعيات الشريكة لتقديم توصيات لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ولجنة الحق في الحصول على المعلومات. والبرلمان.	90%

***إلى حدود 30 نونبر 2025.**

6. أهم المنجزات:

- تنظيم 13 لقاء مع منظمات المجتمع المدني في 6 جهات بالمغرب.
- عقد شراكات مع 12 منظمة مجتمع مدني.
- تنظيم دورتين تكوينيتين للمكونين لفائدة 32 ممثلًا عن منظمات المجتمع المدني.
- تنظيم 6 دورات تكوينية جهوية بشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشريكة والمكونين لفائدة 300 مواطنة ومواطن، منهم 55 صحفيًا وصحفية.
- تقديم 113 طلبا للحق في الحصول على المعلومات إلى المؤسسات والهيئات المعنية.
- تأسيس 6 مراصد جهوية للحق في الحصول على المعلومات.
- تنظيم 4 اجتماعات ترافعية مع ممثلي مؤسسات وهيئات معنيّة على المستوى الجهوي.
- تنظيم 5 اجتماعات ترافعية مع لجنة الحق في الحصول على المعلومات.
- إصدار 4 تقارير حول واقع تنزيل الحق في الحصول على المعلومات في المغرب.
- تنظيم 3 مؤتمرات سنوية حول موضوع الحق في الحصول على المعلومات في المغرب.
- الاشراف على حملة رقمية لحشد الدعم من أجل المطالبة بإصلاح القانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات.
- صياغة مسودة مقترح قانون يشمل التعديلات المقترحة لإصلاح القانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات.
- تنظيم اجتماعات ترافعية مع ممثلي الفرق البرلمانية بمجلس النواب.

7. واقع الحق في الحصول على المعلومات في المغرب: قراءة في التقارير الصادرة في إطار مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، الشفافية والحكامة الجيدة».

في إطار مشروع « الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع، الشفافية والحكامة الجيدة »، أصدرت جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، بشراكة مع جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة، أربعة تقارير حول واقع تنزيل القانون 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات.

التقرير الأول: رصد تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات الحصول على المعلومات.

يأتي هذا التقرير في ظل غياب تقارير رسمية ترصد تقدّم تنزيل القانون رقم 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات، ليسلّط الضوء على جانب أساسي من ممارسة هذا الحق، وهو مدى تجاوب المؤسسات والهيئات المعنية مع طلبات المواطنات والمواطنين، من حيث آجال الرد وجودة الأجوبة المقدّمة لهم.

ويرتكز التقرير على تتبّع مآل 102 طلب إلكتروني عادي (غير استعجالي) للحصول على المعلومات، قُدمت عبر بوابة الحصول على المعلومات (Chafafiya.ma) إلى 60 مؤسسة وهيئة على المستويين المحلي والوطني، خلال الفترة الممتدة من 14 دجنبر 2023 إلى 27 فبراير 2025، وذلك بإشراف جمعيتي سمسم-مشاركة مواطنة ورواد التغيير للتنمية والثقافة وبتعاون مع شركائهما المحليين.

.
وقد أظهرت نتائج التتبع أن عدد الردود المتوصل بها لم يتجاوز 34 ردًا من أصل 102 طلب، أي بنسبة استجابة عامة لم تتجاوز 33.33%. كما سجل التقرير ضعف الالتزام بالآجال القانونية المنصوص عليها في المادة 16 من القانون رقم 31.13، حيث لم تحترم هذه الآجال سوى في 20 ردًا من أصل 34، بينما بلغ متوسط مدة الإجابة حوالي 50.53 يوم عمل، وهو ما يعكس بطئاً واضحاً في معالجة الطلبات.

وتبرز هذه النتائج استمرار مجموعة من التحديات العملية، وعلى رأسها ضعف تجاوب عدد كبير من المؤسسات والهيئات المعنيّة، محدودية النشر الاستباقي للمعلومات، وتفاوت جودة الإجابات المقدمة، مما يحد من الأثر الفعلي لهذا الحق الدستوري في تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي ضوء هذه المعطيات، يؤكد التقرير على أهمية تعزيز البرامج الهادفة إلى توسيع ممارسة الحق في الحصول على المعلومات، وتقوية آليات التتبع والمساءلة، وتعزيز ثقافة النشر الاستباقي. كما يوصي بالإسراع في مراجعة القانون 31.13، تماشياً مع توصيات لجنة الحق في الحصول على المعلومات ومطالب المجتمع المدني، من أجل تجاوز الإكراهات القانونية والعملية الراهنة، وضمان انتقال حقيقي من النص القانوني إلى التطبيق الفعلّي، بما يعزز الحكامة الجيدة والثقة في المؤسسات.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

التقرير الثاني: النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب: قصور النص القانوني ومحدودية الممارسة المؤسساتية.

يروم هذا التقرير تشخيص واقع النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب منذ دخول القانون رقم 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ، من خلال تحليل الإطار القانوني المؤطر له، واستعراض التزامات المغرب في إطار مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة، وتقييم مستوى تنفيذها، إلى جانب رصد بعض الممارسات الجيدة المسجلة على المستويات الحكومية والبرلمانية والترابية.

وقد أظهر التقرير أن النص القانوني، رغم تنصيصه على مبدأ النشر الاستباقي، لا يزال يتضمن صياغات تُضعف طابعه الإلزامي، مثل عبارة «في حدود الإمكان»، ما يفتح المجال لتأويلات تحد من نجاعته العملية وتُفرغ هذا المبدأ من بعده الإلزامي. كما يؤكد التصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات هذه المحدودية، حيث يحتل القانون المغربي المرتبة 92 من أصل 140 دولة، بتنقيط 74 نقطة من أصل 150، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين الإطار القانوني الوطني والمعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال.

وعلى مستوى الممارسة، يرصد التقرير تفاوتًا بيّنًا في تنفيذ التزامات المغرب المرتبطة بالنشر الاستباقي في إطار خطط العمل الوطنية لمبادرة شراكة الحكومة المنفتحة. ففي حين تم تسجيل تقدم ملحوظ في بعض المجالات، مثل إطلاق عدد من البوابات الوطنية الرقمية، بما في ذلك بوابة الحكومة المنفتحة، وبوابة الحصول على المعلومات، والبوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، وتطوير منصات تتعلق بالمساطر الإدارية وتلقي الشكايات وتتبعها، فإن عددًا من الالتزامات الجوهرية ظل محدود التنفيذ أو لم يُفعل بالشكل الكافي.

كما أبرز التقرير أن النشر الاستباقي في المغرب لا يزال يطغى عليه الطابع الجزئي وغير المنتظم، ويعاني من ضعف في التنسيق المؤسساتي، وتفاوت في الإرادة والجاهزية التقنية بين مختلف القطاعات والمؤسسات، فضلًا عن غياب منصة وطنية موحدة ومخصصة حصريًا للنشر الاستباقي، تُمكِّن المواطنات والمواطنين من الوصول المنهجي والمنظم إلى مختلف المعلومات العمومية.

وفي المقابل، سجّل التقرير وجود تجارب واعدة يمكن البناء عليها وتوسيع نطاقها، من قبيل أداء البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، وانفتاح الموقع الإلكتروني لمجلس النواب، وتجربة جماعة أيت ملول على المستوى الترابي، والتي تبرز أن تطوير ممارسة النشر الاستباقي يظل رهينًا بتوفر الإرادة السياسية، وتأهيل الموارد البشرية، وتعزيز القدرات التقنية، وتوحيد الرؤية المؤسساتية في هذا المجال.

ويخلص التقرير إلى أن النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب لا يمكن أن يظل مجرد التزام قانوني أو إجراء تقني ظرفي، بل يجب أن يتحول إلى سياسة عمومية مستدامة وأسلوب عمل مؤسساتي يومي، يستند إلى مراجعة الإطار القانوني، وتكريس إلزامية النشر، واعتماد منصة وطنية موحدة، وتعزيز الحكامة والتنسيق بين الفاعلين، بما يجعل من هذا الحق رافعة فعلية للشفافية والمساءلة وبناء الثقة في المؤسسات، ومن مدخل أساسي لترسيخ المسار الديمقراطي والحكامة الجيدة بالمغرب.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

التقرير الثالث: من التنصيص الدستوري إلى التفعيل العملي: الحق في الحصول على المعلومات في المغرب وواقع الوعي المجتمعي.

يجسّد هذا التقرير محاولة علمية وميدانية لرصد التحولات التي عرفها الحق في الحصول على المعلومات في المغرب منذ دسترته سنة 2011 إلى حدود واقع ممارسته اليوم، من خلال الجمع بين التحليل التاريخي والمؤسساتي وتتبع الجهود المدنية وقراءة نتائج دراسة ميدانية حول مستوى الوعي المجتمعي. وينطلق التقرير من فرضية مركزية مفادها أن الاعتراف الدستوري والقانوني بهذا الحق، رغم أهميته الرمزية والحقوقية، لا يكفي لوحده لضمان ممارسة فعلية وفعّالة ما لم يُواكب بإرادة سياسية واضحة، وبإصلاحات مؤسساتية وتشريعية عميقة، وبمجهود مجتمعي منظم ومستدام.

يوثق التقرير المسار الذي سلكه هذا الحق في المغرب، من الترافع المدني الذي قادته منظمات المجتمع المدني، وعلى رأسها الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة (ترانسبرانسي المغرب)، مرورًا بمراحل إعداد ومناقشة والمصادقة على القانون رقم 31.13، وصولًا إلى تنزيله المؤسساتي بعد دخوله حيز التنفيذ. كما يبرز الدور المحوري الذي اضطلعت به جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، إلى جانب جمعيات شريكة، في مواكبة هذا التنزيل عبر التكوين، والتوعية، وإنشاء المراصد الجهوية، وتتبع تجاوب الإدارات مع طلبات الحصول على المعلومات، وتطوير أدوات رقمية لتعزيز الولوج إليها.

ويكشف التحليل الميداني، القائم على استمارة شملت عينة من المواطنين والمواطنات من مختلف جهات المملكة، عن مفارقة واضحة بين الاعتراف بالحق في النصوص وبين محدودية تملكه على مستوى الممارسة اليومية. فرغم أن نسبة مهمة من المشاركين عبّروا عن معرفتهم بالقانون رقم 31.13، إلا أن مستوى الممارسة الفعلية يظل ضعيفًا، كما أن تجاربهم مع الإدارات العمومية تتسم بعدم الانتظام، وتأخر الأجوبة، وضعف جودة المعلومات المتوصل بها، إلى جانب ضعف الوعي بسبل الطعن والتظلم في حالة الرفض أو عدم الرد.

ويُظهر التقرير أيضًا أن البوابة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات، رغم أهميتها كأداة رقمية، ما تزال تعاني من ضعف الاستعمال المجتمعي ومن محدودية تجاوب عدد من المؤسسات العمومية مع الطلبات الموجهة عبرها، فضلًا عن ضعف تفعيل النشر الاستباقي للمعلومات، الذي يُفترض أن يشكل حجر الزاوية في تكريس هذا الحق وتخفيف العبء عن المواطنين في تقديم الطلبات الفردية.

ويخلص التقرير في الأخير إلى أن الحق في الحصول على المعلومات في المغرب يوجد اليوم عند مفترق طرق: فمن جهة، تتوفر له الأرضية الدستورية والقانونية والمؤسساتية الأساسية، ومن جهة ثانية، يكشف الواقع عن فجوة واضحة بين النص والتطبيق. ويمثل تجاوز هذه الفجوة رهانًا ديمقراطيًا حقيقيًا، يتطلب مراجعة القانون رقم 31.13 بما يحد من الاستثناءات الفضفاضة، ويقوي آليات المراقبة، مع الاستثمار في التكوين والتحسيس، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والإعلام، من أجل تحويل هذا الحق من نص قانوني إلى ممارسة مواطنة يومية تساهم في تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ الحكامة الجيدة.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

التقرير الرابع: الدينامية التشريعية والمؤسساتية لإصلاح القانون رقم 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات في المغرب

يعالج هذا التقرير الدينامية التشريعية والمؤسساتية المرتبطة بمسار إصلاح القانون رقم 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات في المغرب، في سياق يتّسم بتزايد مطالب الشفافية وتوسّع النقاش حول الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. فرغم مرور أكثر من ست سنوات على دخول القانون حيّز التنفيذ، تكشف المعطيات الميدانية والتقارير الوطنية والدولية عن فجوة واضحة بين النص القانوني وممارسته الفعلية، تتجلى في ضعف النشر الاستباقي للمعلومات، وتعقيد المساطر، وطول الآجال القانونية، ومحدودية التجاوب المؤسساتي، إضافة إلى محدودية دور لجنة الحق في الحصول على المعلومات.

يرصد التقرير سياق هذه الدينامية الإصلاحية من خلال تتبّع ثلاث مبادرات متوازية: المبادرة البرلمانية، ومداولة لجنة الحق في الحصول على المعلومات، والتزامات الحكومة ضمن خطة العمل الوطنية لمبادرة الحكومة المنفتحة 2024-2027. وقد أبرز أن تعدد مقترحات القوانين المقدمة من فرق برلمانية مختلفة يعكس وعياً متزايداً بضرورة تطوير الإطار القانوني الحالي، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق المستفيدين من الحق في الحصول على المعلومات، وتقليص آجال معالجة الطلبات والشكايات، وتعزيز صلاحيات لجنة الحق في الحصول على المعلومات، وترسيخ مبدأ المجانية وعدم التمييز في الولوج إلى المعلومات.

في المقابل، يسجّل التقرير أن هذه المبادرات، رغم أهميتها، ما تزال تشتغل بمنطق جزئي ومجزأ، إذ لم ترتق بعد إلى إصلاح شامل يأخذ بعين الاعتبار كافة أبعاد الحق في الحصول على المعلومات كما تؤطرها المعايير الدولية، وعلى رأسها مبادئ منظمة "المادة 19" التي تؤكد على الحد الأقصى من الإفصاح، وتضييق الاستثناءات، والنشر الاستباقي التلقائي، وحماية المبلّغين عن الفساد، وضمان استقلالية ونجاعة الهيئات المكلفة بتنفيذ هذا الحق.

ويخلص التقرير إلى أن المغرب يوجد اليوم أمام فرصة تشريعية ومؤسساتية مفصلية لإعادة بناء منظومة الحق في الحصول على المعلومات على أسس أكثر شفافية وفعالية، من خلال مراجعة شاملة للقانون 31.13 تدمج التقييم الموضوعي للتجربة الوطنية مع استلهام الممارسات الفضلى دولياً، وتضمن الانتقال من منطق الاستجابة الظرفية إلى منطق الإتاحة الممنهجة للمعلومة باعتبارها حقاً دستورياً وركيزة أساسية للديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة. كما يؤكد أن نجاح هذا الورش رهين بإرادة سياسية واضحة، ومواكبة مؤسساتية فعالة، وانخراط حقيقي للمجتمع المدني ووسائل الإعلام في ترسيخ ثقافة الحق في المعلومة داخل المجتمع والمؤسسات على حد سواء.

للاطلاع على التقرير الكامل، يُرجى زيارة الرابط أدناه:

8. إصلاح الإطار القانوني المنظّم للحق في الحصول على المعلومات في المغرب: عرض مقترحات تعديلات الـقانون 31.13 المقدّمة في إطار مشروع « الحق في الـحصول على الــمعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة »

شكّلت مختلف محطات مشروع «الحق في الحصول على المعلومات كآلية للترافع والشفافية والحكامة الجيدة» مناسبات نوعية لفتح نقاشات موسّعة حول حصيلة تنزيل القانون رقم 31.13 المتعلّق بالحق في الحصول على المعلومات، ومدى تملكه على المستويين المؤسساتي والمجتمعي. وقد شارك في هذه النقاشات ممثلو جمعيات المجتمع المدني من مختلف الجهات الست، إلى جانب صحافيين، وسياسيين، وأكاديميين، وأطر إدارية، وممثلي عدد من الهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ هذا القانون، وذلك خاصة خلال المؤتمرين السنويين الأول بالرباط والثاني بوجدة.

وقد جرى تجميع مجمل التوصيات والمقترحات المتعلقة بتعديل القانون رقم 31.13، والصادرة عن هذه المحطات المختلفة للمشروع، وصياغتها في مسودة مقترح قانون، قصد عرضها وتقديمها إلى الجهات والمؤسسات المعنية بمراجعة هذا القانون، وعلى رأسها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، وكذا مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية.

للاطلاع على التعديلات المقترحة، يُرجى مسح الرمز أسفله.

سمسم-مشاركة مواطنة

العنوان: جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

االبريد الإلكتروني: info@simsim.ma

الهاتف: 0537705493

الموقع الإلكتروني: www.simsim.ma

Cofinancé par
l'Union européenne

سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

جمعية رواد التغيير للتنمية والثقافة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⵙⵏⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
Association Pionniers du Changement
pour le développement et la culture

Bilan de la mise en œuvre du projet «Accès l'information comme Outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance»

Décembre 2025

Rédactrice: **Ismail Ilsouk**

Coordination: **Bassma Ousaid**

Conception : **Ahmed Ejnaini**

Tous droits réservés © 2025 - Association SimSim-Participation Citoyenne et l'association Pionniers du changement pour le développement et la culture.

Ce rapport a été réalisé avec le soutien financier de l'Union européenne. Les auteurs sont seuls responsables de son contenu, qui ne reflète pas nécessairement les opinions de l'Union européenne.

1. À propos du projet:

Le projet « Accès à l'information comme outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance », mis en œuvre par l'association SimSim-Participation Citoyenne en partenariat avec l'association Pionniers du changement pour le développement et la culture, et cofinancé par l'Union européenne au Maroc, vise à renforcer la mise en œuvre effective de la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information au Maroc.

Le projet est déployé dans six régions, où il contribue au renforcement des capacités des organisations de la société civile et des journalistes afin d'utiliser ce droit comme outil de plaidoyer, de redevabilité sociale et de transparence. Il œuvre également à améliorer la réactivité des institutions et organismes concernés aux demandes d'accès à l'information, à travers la création d'observatoires régionaux, la formation des acteurs locaux, la production de rapports et le développement du dialogue avec les institutions impliquées.

Le projet vise également à alimenter le débat national sur la réforme de la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information, afin de dépasser les contraintes juridiques et pratiques limitant son efficacité et d'en faire un véritable levier de bonne gouvernance et de redevabilité.

2. À propos du projet:

- Aider les associations et les journalistes dans 6 régions du Maroc à tirer parti de la loi sur l'accès à l'information pour le plaidoyer sur des questions importantes pour les communautés locales.
- Favoriser une réponse efficace des institutions locales aux demandes d'accès à l'information grâce à un plaidoyer, un suivi et des conseils menés en collaboration avec les associations locales.
- Construire un réseau d'associations et de journalistes pour plaider en faveur des réformes clés de la loi sur l'accès à l'information et créer un débat sur l'amélioration de la transparence du gouvernement.

3. Groupes cibles:

- 50 journalistes
- 50 citoyen.ne.s
- 30 associations dans 6 régions
- Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration
- Les institutions et organismes compétents aux niveaux local et national
- 30 formateurs sur le droit d'accès à l'information
- Parlement
- Commission du Droit d'Accès à l'Information

4. Régions cibles:

- Région de l'Oriental
- Marrakech-Safi
- Fès-Meknès
- Draa-Tafilalet
- Béni Mellal-Khénifra
- Souss-Massa

5. Activités du projet:

Activités	Taux de réalisation
Présentation du projet en organisant des réunions d'introduction avec les organisations intéressées dans 6 régions.	100%
Organisation d'une réunion d'intégration et d'une formation sur le droit d'accès à l'information au profit des organisations partenaires sélectionnées.	100%
Organisation de deux sessions de formation de formateurs au profit de 30 acteurs de la société civile dans le but de renforcer leurs compétences en matière d'accès à l'information.	100%
Coordination avec les formateurs formés et les associations partenaires pour organiser six formations régionales au profit de 300 citoyen.ne.s, dont 50 journalistes.	100%
Accompagnement d'au moins 100 citoyen.ne.s dans la soumission de demandes d'accès à l'information auprès des autorités publiques.	100%
Accompagnement des organisations partenaires dans la mise en place de six observatoires régionaux dédiés au droit d'accès à l'information.	100%
Élaboration de rapports périodiques sur la réactivité des institutions publiques aux demandes d'accès à l'information soumises, ainsi que sur le niveau de mise en œuvre de la publication proactive des informations.	100%
Organisation de réunions périodiques avec les institutions publiques concernées afin de présenter des recommandations visant à promouvoir une culture de publication proactive de l'information et à renforcer la réactivité aux demandes d'accès à l'information soumises par les citoyen.ne.s.	90%
Organisation de trois conférences annuelles sur le droit d'accès à l'information, avec la participation de représentants des organisations de la société civile, de journalistes, de chercheurs académiques, de la Commission du droit d'Accès à l'Information, du Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration, ainsi que des groupes parlementaires	100%

Lancement d'une campagne nationale pour exiger une réforme de la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information sur l'accès à l'information.	**90%**
Collaboration avec les observatoires régionaux et d'autres organisations partenaires afin de soumettre des recommandations de réforme au Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration, à la Commission du Droit d'Accès à l'Information et au Parlement.	**90%**

***Jusqu'au 30 novembre 2025.**

6. Principales réalisations :

- Organisation de 13 rencontres avec des organisations de la société civile dans 6 régions du Maroc.
- Établissement de partenariats avec 12 organisations de la société civile.
- Organisation de 2 sessions de formation des formateurs pour 32 représentants d'organisations de la société civile.
- Organisation de 6 sessions de formation régionales en partenariat avec les organisations partenaires et les formateurs, au profit de 300 citoyen.ne.s, dont 55 journalistes.
- Soumission de 113 demandes d'accès à l'information aux institutions et organismes concernés.
- Établissement de 6 observatoires régionaux du droit d'accès à l'information.
- Organisation de 4 réunions de plaidoyer avec des représentants d'institutions et d'organismes concernés au niveau régional.
- Organisation de 5 réunions de plaidoyer avec la Commission du Droit d'Accès à l'Information.
- Publication de 4 rapports sur l'état de mise en œuvre du droit d'accès à l'information au Maroc.
- Organisation de trois conférences annuelles sur le droit d'accès à l'information au Maroc.
- Lancement d'une campagne numérique pour mobiliser le soutien en faveur de la réforme de la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information.
- Rédaction d'une proposition de loi incluant les modifications proposées pour réformer la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information.
- Organisation de réunions de plaidoyer avec les représentants des groupes parlementaires à la Chambre des représentants.

7. La réalité du droit d'accès à l'information au Maroc : Lecture dans les rapports publiés dans le cadre du projet « Accès à l'information comme outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance ».

Dans le cadre du projet « Accès à l'information comme outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance », l'association SimSim-Participation citoyenne, en partenariat avec l'association Pionniers du changement pour le développement et la culture, a publié quatre rapports sur la réalité de la mise en œuvre de la loi 31-13 relative au droit d'accès à l'information.

Premier rapport : Suivi de la réactivité des institutions et organismes concernés aux demandes d'accès à l'information.

Ce rapport intervient en l'absence de rapports officiels sur le suivi des progrès de la mise en œuvre de la loi n° 31.13 relative au droit d'accès à l'information, afin de mettre en lumière un aspect clé de l'exercice de ce droit, à savoir la mesure dans laquelle les institutions et les organismes concernés répondent aux demandes des citoyen.ne.s, en termes de délais de réponse et de qualité des réponses qui leur sont fournies.

Le rapport s'appuie sur le suivi de 102 demandes d'information électroniques non urgentes déposées sur le portail Chafafiya.ma. Elles ont été adressées à 60 institutions et organismes locaux et nationaux entre le 14 décembre 2023 et le 27 février 2025, sous la supervision de l'association SimSim-Participation Citoyenne, en partenariat avec l'association Pionniers du changement pour le développement et la culture et leurs partenaires locaux.

Les résultats du suivi ont montré que seulement 34 réponses ont été reçues sur 102 demandes, soit un taux de réponse global de 33,33 %. Le rapport a également constaté un faible respect des délais légaux stipulés dans l'article 16 de la loi n° 31-13, seulement 20 des 34 réponses ont été fournies dans les délais. Le délai de réponse moyen était d'environ 50,53 jours ouvrables, ce qui témoigne d'une lenteur manifeste dans le traitement des demandes.

Ces résultats mettent en évidence la persistance de nombreux défis pratiques, notamment la faible réactivité d'un grand nombre d'institutions et d'organismes concernés, la diffusion proactive limitée de l'information et la qualité variable des réponses fournies, ce qui limite l'impact réel de ce droit constitutionnel en matière de promotion de la transparence et de la redevabilité.

À la lumière de ces conclusions, le rapport souligne l'importance de renforcer les programmes visant à élargir l'exercice du droit d'accès à l'information, à consolider les mécanismes de suivi et de redevabilité et à promouvoir une culture de transparence. Il recommande également d'accélérer la révision de la loi 31-13, conformément aux recommandations de la Commission du Droit d'Accès à l'Information et aux attentes de la

société civile, afin de surmonter les obstacles juridiques et pratiques actuels et d'assurer une véritable transition du texte de loi à sa mise en œuvre effective, renforçant ainsi la bonne gouvernance et la confiance du public dans les institutions.

Pour consulter le rapport complet, veuillez scanner le code ci-dessous :

Deuxième rapport : Publication proactive des informations au Maroc : lacunes du texte juridique et limites de la pratique institutionnelle.

Ce rapport vise à diagnostiquer la réalité de la publication proactive des informations au Maroc depuis l'entrée en vigueur de la loi n° 31-13 relative au droit d'accès à l'information. Il analyse le cadre juridique, il examine les engagements du Maroc dans le cadre de l'initiative Partenariat pour un Gouvernement Ouvert (OGP), il évalue le niveau de leur mise en œuvre et recense certaines bonnes pratiques enregistrées aux niveaux gouvernemental, parlementaire et territorial.

Le rapport montre que, bien que le texte de loi énonce le principe de publication proactive, certaines formulations affaiblissent sa portée contraignante. Ceci ouvre la voie à des interprétations qui limitent son efficacité pratique et privent le principe de sa force contraignante. L'Indice mondial du droit d'accès à l'information confirme également cette limite : la législation marocaine se classe au 92e rang sur 140 pays, avec un score de 74 points sur 150. Ce résultat met en évidence un écart important entre le cadre juridique national et les normes internationales en vigueur dans ce domaine.

Sur le plan pratique, le rapport constate une disparité dans la mise en œuvre des engagements du Maroc en matière de publication proactive, dans le cadre des plans d'action nationaux du Partenariat pour un Gouvernement Ouvert (OGP). Si des progrès significatifs ont été réalisés dans certains domaines, comme le lancement de plusieurs portails numériques, dont le Portail du gouvernement ouvert, le Portail d'accès à l'information et le Portail national des données ouvertes, ainsi que le développement de plateformes relatives aux procédures administratives et à la réception et au suivi des réclamations, un certain nombre d'engagements clés demeurent soit partiellement mis en œuvre, soit insuffisamment activés.

Le rapport souligne également que la pratique de la publication proactive au Maroc reste partielle et irrégulière. Elle souffre d'une faible coordination institutionnelle, d'une disparité de volonté et de préparation technique entre les différents secteurs et institutions, ainsi que de l'absence d'une plateforme nationale unifiée dédiée exclusivement à cette démarche, qui permettrait aux citoyen.ne.s d'avoir un accès systématique et organisé à diverses informations publiques.

À l'inverse, le rapport a relevé l'existence d'expériences prometteuses sur lesquelles il est possible de s'appuyer et qu'il conviendrait d'étendre, telles que le Portail national des données ouvertes, le site web de la Chambre des représentants et la plateforme de la communauté d'Aït Melloul. Ces exemples montrent que le développement de pratiques de publication proactive dépend de la volonté politique, de la qualification des ressources humaines, du renforcement des capacités techniques et de l'unification de la vision institutionnelle dans ce domaine.

Le rapport conclut que la publication proactive d'informations au Maroc ne peut se réduire à une simple obligation légale ou à une démarche technique ponctuelle. Elle doit devenir une politique publique durable et une pratique institutionnelle quotidienne. Cela implique la révision du cadre juridique, la consécration de l'obligation de publication, l'adoption d'une plateforme nationale unifiée, ainsi que le renforcement de la gouvernance et de la coordination entre les parties prenantes. De telles mesures permettraient de transformer ce droit en un levier efficace de transparence et de redevabilité, de renforcer la confiance dans les institutions et de consolider la démocratie et la bonne gouvernance au Maroc.

Pour consulter le rapport complet, veuillez scanner le code ci-dessous :

Troisième rapport : De la stipulation constitutionnelle à la mise en œuvre : le droit d'accès à l'information au Maroc et la perception du public.

Ce rapport constitue une démarche scientifique et de terrain visant à observer les évolutions que le droit d'accès à l'information a connues au Maroc depuis sa consécration dans la Constitution de 2011 jusqu'à sa pratique effective aujourd'hui. Il combine analyse historique et institutionnelle, suivi des efforts de la société civile et interprétation des résultats d'une étude de terrain sur le niveau de sensibilisation du public. Le rapport part d'une hypothèse centrale : la reconnaissance constitutionnelle et légale de ce droit, malgré son importance symbolique et en termes de droits, ne suffit pas à garantir une pratique réelle et efficace si elle n'est pas accompagnée d'une volonté politique claire, de réformes institutionnelles et législatives profondes, ainsi que d'un engagement citoyen organisé et durable.

Le rapport retrace le parcours de ce droit au Maroc, depuis le plaidoyer citoyen mené par les organisations de la société civile, notamment l'Association marocaine de lutte contre la corruption (Transparency Maroc), en passant par les étapes de préparation, de discussion et d'adoption de la loi n° 31-13, jusqu'à sa mise en œuvre institutionnelle après son entrée en vigueur en 2018. Il souligne également le rôle central joué par l'association Simsim-Participation Citoyenne, ainsi que par ses associations partenaires, dans l'accompagnement de cette mise en œuvre à travers la formation, la sensibilisation, la création d'observatoires régionaux, le suivi de la réactivité des administrations face aux demandes d'accès à l'information et le développement d'outils numériques pour faciliter cet accès.

L'analyse de terrain, fondée sur un questionnaire portant sur un échantillon de citoyen.ne.s issus de différentes régions du Royaume, révèle un décalage important entre la reconnaissance juridique de ce droit et son application limitée dans la vie quotidienne. Si une part significative des participants a déclaré connaître la loi n° 31.13, sa mise en œuvre reste insuffisante. De plus, leurs expériences avec les administrations publiques se caractérisent par un manque de régularité, des délais de réponse longs, une qualité insuffisante des informations reçues, ainsi qu'une faible connaissance des procédures de recours en cas de refus ou de non-réponse.

Le rapport montre également que le portail national du droit d'accès à l'information, malgré son importance en tant qu'outil numérique, souffre encore d'une faible utilisation par la société et d'une réactivité limitée de plusieurs institutions publiques face aux demandes qui y sont adressées. De plus, la mise en œuvre du principe de publication proactive des informations, censé constituer la pierre angulaire de la consolidation de ce droit, reste insuffisante.

Le rapport conclut que le droit d'accès à l'information au Maroc se trouve aujourd'hui à un carrefour : d'une part, il bénéficie d'un fondement constitutionnel, juridique et institutionnel solide ; d'autre part, la réalité révèle un décalage important entre le texte et sa mise en œuvre. Combler ce fossé représente un véritable défi démocratique, nécessitant une révision de la loi n° 31-13 afin de limiter les exceptions, de renforcer les mécanismes de contrôle, d'investir dans la formation et la sensibilisation, et de développer les partenariats avec la société civile et les médias. L'objectif est de transformer ce droit, d'une simple disposition légale, en une pratique civique quotidienne, contribuant à renforcer la transparence et à consolider la bonne gouvernance.

Pour consulter le rapport complet, veuillez scanner le code ci-dessous :

Quatrième rapport : La dynamique législative et institutionnelle de la réforme de la loi n° 31-13 relative au droit d'accès à l'information au Maroc

Ce rapport examine la dynamique législative et institutionnelle liée au processus de réforme de la loi n° 31-13 relative au droit d'accès à l'information au Maroc, dans un contexte marqué par une demande croissante de transparence et un débat élargi sur la redevabilité et la bonne gouvernance. Malgré l'entrée en vigueur de la loi il y a plus de six ans, les données de terrain et les rapports nationaux et internationaux révèlent un écart notable entre le texte de loi et son application concrète. Cet écart se traduit par une faible publication proactive des informations, des procédures complexes, des délais légaux longs, une réactivité institutionnelle limitée, ainsi qu'un rôle restreint de la Commission du droit d'accès à l'information.

Le rapport analyse le contexte de cette dynamique de réforme en suivant trois initiatives parallèles : l'initiative parlementaire, les délibérations de la Commission du droit à l'information et les engagements du gouvernement dans le plan d'action national 2024-2027 dans le cadre de l'initiative Partenariat pour un Gouvernement Ouvert. Il souligne que la multiplicité des propositions de loi soumises par différents groupes parlementaires

témoigne d'une prise de conscience croissante de la nécessité de faire évoluer le cadre juridique actuel, notamment en ce qui concerne l'élargissement du champ des bénéficiaires du droit d'accès à l'information, la réduction des délais de traitement des demandes et des plaintes, le renforcement des pouvoirs de la Commission du Droit d'Accès à l'Information et la consolidation du principe d'un accès libre et non discriminatoire à l'information.

En revanche, le rapport constate que ces initiatives, malgré leur importance, fonctionnent encore de manière partielle et fragmentée. Elles n'ont pas encore abouti à une réforme globale prenant en compte toutes les dimensions du droit d'accès à l'information telles que définies par les normes internationales, notamment les principes de l'organisation « Article 19 », qui insistent sur la publication maximale, la réduction des exceptions, la publication proactive automatique, la protection des lanceurs d'alerte (whistleblowers) et la garantie de l'indépendance et de l'efficacité des organes chargés de la mise en œuvre de ce droit.

Le rapport conclut que le Maroc dispose aujourd'hui d'une opportunité législative et institutionnelle cruciale pour reconstruire son système du droit d'accès à l'information sur des bases plus transparentes et efficaces. Cela passe par une révision approfondie de la loi n° 31-13, intégrant une évaluation objective de l'expérience nationale et s'inspirant des meilleures pratiques internationales. Cette démarche doit permettre de passer d'une logique de réponse ponctuelle à une logique de mise à disposition systématique de l'information, considérée comme un droit constitutionnel et un pilier fondamental

de la démocratie participative et de la bonne gouvernance. Le rapport souligne également que la réussite de ce chantier dépend d'une volonté politique claire, d'un accompagnement institutionnel efficace et d'un engagement réel de la société civile et des médias pour ancrer une culture du droit à l'information tant au sein de la société que des institutions.

Pour consulter le rapport complet, veuillez scanner le code ci-dessous :

8. Réforme du cadre juridique régissant le droit d'accès à l'information au Maroc : Présentation des propositions de modifications de la loi n° 31-13 soumises dans le cadre du projet « Le droit d'accès à l'information comme outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance »

Les différentes phases du projet « Le droit à l'information comme outil de plaidoyer, de transparence et de bonne gouvernance » ont offert de précieuses occasions d'échanges approfondis sur la mise en œuvre de la loi n° 31-13 relative au droit d'accès à l'information, ainsi que sur son appropriation aux niveaux institutionnel et sociétal. Ces discussions ont réuni des représentants d'organisations de la société civile issus des six régions, aux côtés de journalistes, de responsables politiques, de chercheurs, de cadres administratifs et de représentants de divers organismes et institutions chargés de l'application de cette loi, notamment lors des deux premières conférences annuelles tenues à Rabat et à Oujda.

L'ensemble des recommandations et propositions relatives à la révision de la loi n° 31-13, émises au cours des différentes phases du projet, a été rassemblé et synthétisé dans une proposition de loi. Celle-ci a pour objectif d'être présentée aux institutions et organismes chargés de la révision de cette loi, notamment le Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration, la Commission du Droit d'Accès à l'Information, ainsi qu'aux différents groupes parlementaires.

Pour consulter les modifications proposées, veuillez scanner le code ci-dessous :

SimSim - Participation Citoyenne

Adresse : Appt 5, Immeuble 3 rue AL YANBOUA, Rabat 10000

E-mail : info@simsim.ma

Téléphone : 05 37 70 54 93

Site web : www.simsim.ma